

التعديلات على معايير المحاسبة المصرية وفقاً للمادة الثالثة

أ- معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"
يستبدل بنص الفقرة "٤" النص الآتي :

٤- يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأرصدة القائمة مع المنشآت الأخرى داخل نطاق المجموعة في القوائم المالية للمنشأة. ويتم استبعاد المعاملات ما بين منشآت المجموعة والأرصدة القائمة عند إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة، باستثناء تلك التي بين منشأة استثمارية ومنشأتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعديل نص الفقرة "٩" بإضافة العبارة التالية في نهايتها:

٩- تُعرف المصطلحات "سيطرة" و"منشأة استثمارية" و"سيطرة مشتركة" و"تأثير هام" في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة"، على التوالي، وتستخدم في هذا المعيار بالمعاني المحددة في تلك المعايير.

ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة"

إضافة نص الفقرات التالية:

٨أ- تعرض المنشأة الاستثمارية القوائم المالية المستقلة على أنها قوائمها المالية الوحيدة عندما تكون مطلوبة في جميع أجزاء الفترة الحالية وجميع فترات المقارنة المعروضة أن تطبق الاستثناء من التجميع لجميع منشأتها التابعة وفقاً للفقرة "٣١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢).
١١أ- إذا كانت مطلوباً من الشركة الأم، وفقاً للفقرة "٣١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) أن تقوم بقياس استثماراتها في شركة تابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، سوف يتعين المحاسبة عن استثمارها في الشركة التابعة بنفس الطريقة في القوائم المالية المستقلة لها.

١١ب- عندما تتوقف المنشأة الأم عن أن تكون منشأة استثمارية، أو تصبح منشأة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تقوم بالمحاسبة عن التغيير من التاريخ الذي حدث فيه تغيير الوضعية، كما يلي:

(أ) عندما تتوقف المنشأة عن أن تكون منشأة استثمارية، فإنه يجب على المنشأة المحاسبة عن الاستثمارات في المنشأة التابعة وفقاً للفقرة "١٠". ويجب أن يكون تاريخ التغيير في الوضعية هو التاريخ المفترض للاستحواذ. عند المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً للفقرة "١٠" فإنه يجب أن تظهر القيمة العادلة للمنشأة التابعة في التاريخ المفترض للاستحواذ بالمقابل المفترض المحول.

(١) ملغاة.

(٢) ملغاة.

(ب) عندما تصبح المنشأة منشأة استثمارية، فإنه يجب على المنشأة المحاسبة عن الاستثمار في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧). ويجب أن يُثبت الفرق بين المبلغ الدفئري السابق للمنشأة التابعة وقيمتها العادلة في تاريخ تغيير وضعية المنشأة المستثمرة على أنه مكسب أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويجب أن يُعالج المبلغ المجمع لأي تعديل للقيمة العادلة، والمُثبت سابقاً -

ضمن الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه المنشآت التابعة، كما لو أن المنشأة الاستثمارية قد استبعدت هذه المنشآت التابعة في تاريخ تغيير الوضعية.

١٦- عندما تُعد المنشأة الاستثمارية التي هي منشأة أم، (بخلاف المنشأة الأم المذكورة في الفقرة "١٦")، قوائم مالية مستقلة على أنها قوائمها المالية الوحيدة، وفقاً للفقرة "١٨"، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة كما يجب على المنشأة الاستثمارية أيضاً أن تعرض الإفصاحات المتعلقة بالمنشآت الاستثمارية المطلوبة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى".

ج- معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة"
تعديل نص الفقرة "٣٦" بأضافة عبارة: باستثناء ما ورد في الفقرة "٣٦" قبل بدايتها
٣٦- باستثناء ما ورد في الفقرة "٣٦"، عندما تستخدم.....
إضافة نص الفقرة "٣٦"

٣٦-أ. على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة ٣٦ إذا كانت المنشأة التي ليست منشأة استثمارية في ذاتها لها ملكية في منشأة شقيقة أو مشروع مشترك يعدان منشأة استثمارية، فإنه يجوز للمنشأة عند تطبيقها طريقة حقوق الملكية أن تختار الإبقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبقها هذه المنشأة الاستثمارية على حصص ملكية منشأتها الشقيقة أو مشروعها المشترك في منشآت تابعة. ويتم القيام بهذا الاختيار بشكل منفصل لكل منشأة استثمارية شقيقة أو مشروع مشترك وذلك في التاريخ الأخير: (أ) الذي يتم عنده الإثبات الأولي للمنشأة الاستثمارية الشقيقة أو المشروع المشترك؛ و(ب) الذي تصبح فيه المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك منشأة استثمارية؛ و(ج) الذي تصبح فيه المنشأة الاستثمارية الشقيقة أو المشروع المشترك لأول مرة منشأة أم.

د- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح"
تعديل نص الفقرة "٢" لتصبح كالآتي:
يُطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة، أو القوائم المالية المجمعة، أو القوائم المالية المنفردة، المصدرة لجميع المنشآت.

هـ- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"
تعديل نص الفقرة "٥٨(ب)" لتصبح كالآتي:
أو(ب) تجميع الأعمال (بخلاف استحواد منشأة استثمارية، كما عُرِفت في معيار المحاسبة المصري ٤٢ القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) (راجع الفقرات من "٦٦" إلى "٦٨").

تعديل نص الفقرة "٦٨(ب)" لتصبح كالآتي:
أو(ب) من اندماج الأعمال (بخلاف استحواد منشأة استثمارية، كما عُرِفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر).

و- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال":
إضافة نص الفقرة التالية:

فقرة "٢٢": لا تنطبق متطلبات هذا المعيار على استحواد المنشأة الاستثمارية، كما عُرِفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"، على استثمار في منشأة تابعة يُطلب أن يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ز- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"

إضافة نص الفقرة التالية:

١٦(ك)- الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "ب٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، وذلك للمنشآت التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، منشآت استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".

ح- معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول".

إضافة نص فقرة (و) الي الفقرة رقم "٢":

(و). الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".

تعديل نص الفقرة رقم "٥" لتصبح:

(٥). لا يطبق هذا المعيار على الأصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، أو الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤)، أو الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥).

ط - معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

إضافة نص فقرة (د) الي الفقرة رقم "٥":

(د) الأصول غير المتداولة التي تمت المحاسبة عنها وفقاً لنموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"

ك - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى":

تعديل نص الفقرة "٢" بإضافة البند "٢(أ)(٣)" لتصبح كالآتي:

٢- لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة "١" على المنشأة الإفصاح عن:

(أ) الأحكام والافتراضات الهامة التي افترضتها المنشأة لتحديد:

(١) طبيعة حصتها في المنشأة الأخرى أو الترتيب الآخر.

و(٢) نوع الترتيب المشترك التي تملك فيه حصة (الفقرات من "٧" إلى "٩").

و(٣) أنها تقي بتعريف المنشأة الاستثمارية، إذا كان ذلك منطبقاً (الفقرة ١٩)؛ و

(ب) المعلومات عن حصصها في:

(١) الشركات التابعة (الفقرات من "١٠" إلى "١٩").

و(٢) الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة (الفقرات من "٢٠" إلى "٢٣").

و(٣) المنشآت ذات الهيكل الخاص والتي لا تسيطر عليها المنشأة (المنشآت ذات الهيكل

الخاص غير المجمعة) (الفقرات من "٢٤" إلى "٣١").

أضافة عنوان يسبق فقرة "١٩": التصنيف كمنشأة استثمارية

أضافة فقرة "١٩"

٩- عندما تحدد المنشأة الأم أنها تُعد منشأة استثمارية، وفقاً للفقرة "٢٧" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن معلومات حول الاجتهادات والافتراضات الهامة التي استخدمتها عند تحديد أنها تُعد منشأة استثمارية. وإذا لم يكن لدى المنشأة الاستثمارية واحدة أو أكثر من الخصائص القياسية للمنشأة الاستثمارية (راجع الفقرة "٢٨" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب عليها أن تفصح عن أسبابها لاستنتاج أنها -مع ذلك- تُعد منشأة استثمارية.

أضافة فقرة "٩ب"

٩ب- عندما تصبح المنشأة، أو تتوقف عن كونها، منشأة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التغيير في وضعية المنشأة الاستثمارية وأسباب التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة التي تصبح منشأة استثمارية أن تفصح عن أثر التغيير في وضعيتها على القوائم المالية للفترة المعروضة، بما في ذلك:

(أ) إجمالي القيمة العادلة، كما في تاريخ تغيير الوضعية، للمنشآت التابعة التي يتوقف تجميعها؛ و

(ب) إجمالي المكسب أو الخسارة، إن وجدت، محسوبة وفقاً للفقرة "١٠١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)؛ و

(ج) البند (البند) المستقلة ضمن الأرباح أو الخسائر المثبت فيها المكسب أو الخسارة (إذا لم تُعرض - بشكل منفصل).

أضافة عنوان يسبق الفقرة "١٩أ": **الحصص في الشركات التابعة غير المجموعة (المنشآت الاستثمارية)**
أضافة الفقرات الآتية:

٩أ- يجب على المنشأة الاستثمارية، وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، تطبيق الاستثناء من التجميع، وبدلاً من ذلك أن تقوم بالمحاسبة عن استثمارها في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وأن تُفصح عن تلك الحقيقة.

٩أب- لكل منشأة تابعة غير مجموعة، يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:

(أ) اسم المنشأة التابعة؛ و

(ب) المقر الرئيسي لأعمال المنشأة التابعة (وبلد التأسيس إذا كان مختلفاً عن المقر

الرئيسي للأعمال)؛ و

(ج) نسبة حصة الملكية المُحتفظ بها من قبل المنشأة الاستثمارية، وإذا كانت مختلفة،

نسبة حقوق التصويت المُحتفظ بها.

٩أج- عندما تكون المنشأة الاستثمارية هي المنشأة الأم لمنشأة استثمارية أخرى، فإنه يجب على المنشأة الأم أن تقدم - أيضاً - الإفصاحات الواردة في الفقرات "٩أب" إلى "٩أج" عن الاستثمارات التي تخضع للسيطرة من قبل منشأتها الاستثمارية التابعة. ويمكن أن يُقدم

الإفصاح من خلال تضمين القوائم المالية للمنشأة الأم القوائم المالية للمنشأة التابعة (أو المنشآت التابعة) التي تتضمن المعلومات أعلاه.

١٩د- يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:

(أ) طبيعة ومدى أي قيود هامة (مثل تلك الناتجة عن ترتيبات اقتراض، أو متطلبات تنظيمية أو ترتيبات تعاقدية) على قدرة منشأة تابعة غير مُجمعة من قبل المنشأة الاستثمارية على تحويل أموال إلى المنشأة الاستثمارية في شكل توزيعات أرباح نقدية أو سداد قروض أو سلف مقدمة؛

(ب) أي ارتباطات أو نوايا حالية لتقديم دعم مالي أو غيره لمنشأة تابعة غير مُجمعة، بما في ذلك الارتباطات أو النوايا لمساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي.

١٩هـ- إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشآتها التابعة خلال الفترة التي يُعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفعل ذلك، دعماً مالياً أو غيره لمنشأة تابعة غير مُجمعة (مثلاً لشراء أصول أو أدوات مُصدرة من المنشأة التابعة، أو مساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي)، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن:

(أ) نوع ومبلغ الدعم المُقدم لكل منشأة تابعة غير مُجمعة؛ و

(ب) أسباب تقديم الدعم.

١٩و- يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن شروط أي ترتيبات تعاقدية قد تتطلب من المنشأة أو من منشآتها التابعة غير المُجمعة أن تقدم دعماً مالياً لمنشأة غير مُجمعة مُسيطر عليها وذات هيكل خاص، بما في ذلك الأحداث أو الظروف التي قد تعرض المنشأة معده التقرير لخسارة (مثلاً ترتيبات السيولة وضوابط التصنيف الائتماني المرتبطة بالالتزامات بشراء أصول المنشأة ذات الهيكل الخاص أو بتقديم دعم مالي).

١٩ز- إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشآتها التابعة غير المُجمعة خلال الفترة التي يُعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفعل ذلك، دعماً مالياً أو غيره لمنشأة غير مُجمعة ذات هيكل خاص، لم تسيطر عليها المنشأة الاستثمارية، وإذا نتج عن تقديم الدعم أن تسيطر المنشأة الاستثمارية على المنشأة ذات الهيكل الخاص، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن توضيح للعوامل ذات الصلة في التوصل إلى القرار بتقديم ذلك الدعم.

٢١أ. لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "٢١(ب)" إلى "٢١(ج)".

٢٥أ. لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "٢٤" للمنشأة ذات الهيكل الخاص غير المُجمعة التي تسيطر عليها والتي تعرض عنها الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "١٩أ" إلى "١٩ز".

معايير المحاسبة المصرية المعدلة ملحق تمهيد تعديلات ٢٠١٩

يجب اعتبار هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية الصادرة أو المعدلة المرفقة، أو المعايير السابق إصدارها في ٢٠١٥ ولم يتم تعديلها، ويجب عدم استخدام معايير المحاسبة المصرية مستقلة عن هذا الملحق. كما يحل هذا الملحق محل ملحق التمهيد السابق إصداره مع نسخة معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٢٠١٥.

أولاً: أهم نقاط الخروج عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

- توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقاً للمتطلبات القانونية.
- تأثير ذلك على كل من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزاييا العاملين".

ثانياً: معايير جديدة يتم إصدارها لأول مرة

١- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" ٢٠١٩ يهدف هذا المعيار الي وضع مبادئ التقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.

يسري المعيار رقم (٤٧) ٢٠١٩ ويجب تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.

٢- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ يهدف هذا المعيار الي وضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية عن طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل.

يسري المعيار رقم (٤٨) ٢٠١٩ ويجب تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

٣- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" ٢٠١٩ يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تقدم هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ ويجب تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت.

بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"،

وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.

ثالثاً: معايير حالية أو جزء من معايير تم سحبها (الغانها) وحلت محلها إصدارات المعايير الجديدة

١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.

٢- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:

- أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥
- ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥

٣- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه.

عند الإشارة في معايير المحاسبة المصرية الحالية التي صدرت في ٢٠١٥ والتي لم يتم تعديلها أو إعادة إصدارها إلى المعايير التي تم إلغاؤها عند سريان المعايير رقم (٤٧) و(٤٨) و(٤٩) أو في تاريخ التطبيق الأولى لها، يجب الرجوع إلى المعايير الجديدة ٢٠١٩ التي حلت محلها.

رابعاً: معايير ٢٠١٥ تم تعديلها وإعادة إصدارها لتتوافق مع المعايير الجديدة

١- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ (ساري من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)).

٢- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" المعدل ٢٠١٩، ساري من ١ يناير ٢٠١٩، باستثناء الفقرات "أ٤٠" و "أ٤٢" إلى "ب٤٢" والتي تسري على الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر لهذه الفقرات إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ في نفس التاريخ.

٣- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" المعدل ٢٠١٩ (ساري من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)).

٤- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" المعدل ٢٠١٩ (ساري من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)).

٥- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات" المعدل ٢٠١٩ (ساري من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)).

خامساً: معايير حالية تم تعديلها وإعادة إصدارها لمعالجة بعض الموضوعات الخاصة

١- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزاييا العاملين" المعدل ٢٠١٩
تم إضافة الفقرات "١٠١" و"١٢٢" و"١٢٣" و"١٢٤" و"١٢٥" و"١٢٦" و"١٢٧" و"١٢٨" و"١٢٩" و"١٣٠" و"١٣١" و"١٣٢" و"١٣٣" و"١٣٤" و"١٣٥" و"١٣٦" و"١٣٧" و"١٣٨" و"١٣٩" و"١٤٠" و"١٤١" و"١٤٢" و"١٤٣" و"١٤٤" و"١٤٥" و"١٤٦" و"١٤٧" و"١٤٨" و"١٤٩" و"١٥٠" و"١٥١" و"١٥٢" و"١٥٣" و"١٥٤" و"١٥٥" و"١٥٦" و"١٥٧" و"١٥٨" و"١٥٩" و"١٦٠" و"١٦١" و"١٦٢" و"١٦٣" و"١٦٤" و"١٦٥" و"١٦٦" و"١٦٧" و"١٦٨" و"١٦٩" و"١٧٠" و"١٧١" و"١٧٢" و"١٧٣" و"١٧٤" و"١٧٥" و"١٧٦" و"١٧٧" و"١٧٨" و"١٧٩" و"١٨٠" و"١٨١" و"١٨٢" و"١٨٣" و"١٨٤" و"١٨٥" و"١٨٦" و"١٨٧" و"١٨٨" و"١٨٩" و"١٩٠" و"١٩١" و"١٩٢" و"١٩٣" و"١٩٤" و"١٩٥" و"١٩٦" و"١٩٧" و"١٩٨" و"١٩٩" و"٢٠٠" و"٢٠١" و"٢٠٢" و"٢٠٣" و"٢٠٤" و"٢٠٥" و"٢٠٦" و"٢٠٧" و"٢٠٨" و"٢٠٩" و"٢١٠" و"٢١١" و"٢١٢" و"٢١٣" و"٢١٤" و"٢١٥" و"٢١٦" و"٢١٧" و"٢١٨" و"٢١٩" و"٢٢٠" و"٢٢١" و"٢٢٢" و"٢٢٣" و"٢٢٤" و"٢٢٥" و"٢٢٦" و"٢٢٧" و"٢٢٨" و"٢٢٩" و"٢٣٠" و"٢٣١" و"٢٣٢" و"٢٣٣" و"٢٣٤" و"٢٣٥" و"٢٣٦" و"٢٣٧" و"٢٣٨" و"٢٣٩" و"٢٤٠" و"٢٤١" و"٢٤٢" و"٢٤٣" و"٢٤٤" و"٢٤٥" و"٢٤٦" و"٢٤٧" و"٢٤٨" و"٢٤٩" و"٢٥٠" و"٢٥١" و"٢٥٢" و"٢٥٣" و"٢٥٤" و"٢٥٥" و"٢٥٦" و"٢٥٧" و"٢٥٨" و"٢٥٩" و"٢٦٠" و"٢٦١" و"٢٦٢" و"٢٦٣" و"٢٦٤" و"٢٦٥" و"٢٦٦" و"٢٦٧" و"٢٦٨" و"٢٦٩" و"٢٧٠" و"٢٧١" و"٢٧٢" و"٢٧٣" و"٢٧٤" و"٢٧٥" و"٢٧٦" و"٢٧٧" و"٢٧٨" و"٢٧٩" و"٢٨٠" و"٢٨١" و"٢٨٢" و"٢٨٣" و"٢٨٤" و"٢٨٥" و"٢٨٦" و"٢٨٧" و"٢٨٨" و"٢٨٩" و"٢٩٠" و"٢٩١" و"٢٩٢" و"٢٩٣" و"٢٩٤" و"٢٩٥" و"٢٩٦" و"٢٩٧" و"٢٩٨" و"٢٩٩" و"٣٠٠" و"٣٠١" و"٣٠٢" و"٣٠٣" و"٣٠٤" و"٣٠٥" و"٣٠٦" و"٣٠٧" و"٣٠٨" و"٣٠٩" و"٣١٠" و"٣١١" و"٣١٢" و"٣١٣" و"٣١٤" و"٣١٥" و"٣١٦" و"٣١٧" و"٣١٨" و"٣١٩" و"٣٢٠" و"٣٢١" و"٣٢٢" و"٣٢٣" و"٣٢٤" و"٣٢٥" و"٣٢٦" و"٣٢٧" و"٣٢٨" و"٣٢٩" و"٣٣٠" و"٣٣١" و"٣٣٢" و"٣٣٣" و"٣٣٤" و"٣٣٥" و"٣٣٦" و"٣٣٧" و"٣٣٨" و"٣٣٩" و"٣٤٠" و"٣٤١" و"٣٤٢" و"٣٤٣" و"٣٤٤" و"٣٤٥" و"٣٤٦" و"٣٤٧" و"٣٤٨" و"٣٤٩" و"٣٥٠" و"٣٥١" و"٣٥٢" و"٣٥٣" و"٣٥٤" و"٣٥٥" و"٣٥٦" و"٣٥٧" و"٣٥٨" و"٣٥٩" و"٣٦٠" و"٣٦١" و"٣٦٢" و"٣٦٣" و"٣٦٤" و"٣٦٥" و"٣٦٦" و"٣٦٧" و"٣٦٨" و"٣٦٩" و"٣٧٠" و"٣٧١" و"٣٧٢" و"٣٧٣" و"٣٧٤" و"٣٧٥" و"٣٧٦" و"٣٧٧" و"٣٧٨" و"٣٧٩" و"٣٨٠" و"٣٨١" و"٣٨٢" و"٣٨٣" و"٣٨٤" و"٣٨٥" و"٣٨٦" و"٣٨٧" و"٣٨٨" و"٣٨٩" و"٣٩٠" و"٣٩١" و"٣٩٢" و"٣٩٣" و"٣٩٤" و"٣٩٥" و"٣٩٦" و"٣٩٧" و"٣٩٨" و"٣٩٩" و"٤٠٠" و"٤٠١" و"٤٠٢" و"٤٠٣" و"٤٠٤" و"٤٠٥" و"٤٠٦" و"٤٠٧" و"٤٠٨" و"٤٠٩" و"٤١٠" و"٤١١" و"٤١٢" و"٤١٣" و"٤١٤" و"٤١٥" و"٤١٦" و"٤١٧" و"٤١٨" و"٤١٩" و"٤٢٠" و"٤٢١" و"٤٢٢" و"٤٢٣" و"٤٢٤" و"٤٢٥" و"٤٢٦" و"٤٢٧" و"٤٢٨" و"٤٢٩" و"٤٣٠" و"٤٣١" و"٤٣٢" و"٤٣٣" و"٤٣٤" و"٤٣٥" و"٤٣٦" و"٤٣٧" و"٤٣٨" و"٤٣٩" و"٤٤٠" و"٤٤١" و"٤٤٢" و"٤٤٣" و"٤٤٤" و"٤٤٥" و"٤٤٦" و"٤٤٧" و"٤٤٨" و"٤٤٩" و"٤٥٠" و"٤٥١" و"٤٥٢" و"٤٥٣" و"٤٥٤" و"٤٥٥" و"٤٥٦" و"٤٥٧" و"٤٥٨" و"٤٥٩" و"٤٦٠" و"٤٦١" و"٤٦٢" و"٤٦٣" و"٤٦٤" و"٤٦٥" و"٤٦٦" و"٤٦٧" و"٤٦٨" و"٤٦٩" و"٤٧٠" و"٤٧١" و"٤٧٢" و"٤٧٣" و"٤٧٤" و"٤٧٥" و"٤٧٦" و"٤٧٧" و"٤٧٨" و"٤٧٩" و"٤٨٠" و"٤٨١" و"٤٨٢" و"٤٨٣" و"٤٨٤" و"٤٨٥" و"٤٨٦" و"٤٨٧" و"٤٨٨" و"٤٨٩" و"٤٩٠" و"٤٩١" و"٤٩٢" و"٤٩٣" و"٤٩٤" و"٤٩٥" و"٤٩٦" و"٤٩٧" و"٤٩٨" و"٤٩٩" و"٥٠٠" و"٥٠١" و"٥٠٢" و"٥٠٣" و"٥٠٤" و"٥٠٥" و"٥٠٦" و"٥٠٧" و"٥٠٨" و"٥٠٩" و"٥١٠" و"٥١١" و"٥١٢" و"٥١٣" و"٥١٤" و"٥١٥" و"٥١٦" و"٥١٧" و"٥١٨" و"٥١٩" و"٥٢٠" و"٥٢١" و"٥٢٢" و"٥٢٣" و"٥٢٤" و"٥٢٥" و"٥٢٦" و"٥٢٧" و"٥٢٨" و"٥٢٩" و"٥٣٠" و"٥٣١" و"٥٣٢" و"٥٣٣" و"٥٣٤" و"٥٣٥" و"٥٣٦" و"٥٣٧" و"٥٣٨" و"٥٣٩" و"٥٤٠" و"٥٤١" و"٥٤٢" و"٥٤٣" و"٥٤٤" و"٥٤٥" و"٥٤٦" و"٥٤٧" و"٥٤٨" و"٥٤٩" و"٥٥٠" و"٥٥١" و"٥٥٢" و"٥٥٣" و"٥٥٤" و"٥٥٥" و"٥٥٦" و"٥٥٧" و"٥٥٨" و"٥٥٩" و"٥٦٠" و"٥٦١" و"٥٦٢" و"٥٦٣" و"٥٦٤" و"٥٦٥" و"٥٦٦" و"٥٦٧" و"٥٦٨" و"٥٦٩" و"٥٧٠" و"٥٧١" و"٥٧٢" و"٥٧٣" و"٥٧٤" و"٥٧٥" و"٥٧٦" و"٥٧٧" و"٥٧٨" و"٥٧٩" و"٥٨٠" و"٥٨١" و"٥٨٢" و"٥٨٣" و"٥٨٤" و"٥٨٥" و"٥٨٦" و"٥٨٧" و"٥٨٨" و"٥٨٩" و"٥٩٠" و"٥٩١" و"٥٩٢" و"٥٩٣" و"٥٩٤" و"٥٩٥" و"٥٩٦" و"٥٩٧" و"٥٩٨" و"٥٩٩" و"٦٠٠" و"٦٠١" و"٦٠٢" و"٦٠٣" و"٦٠٤" و"٦٠٥" و"٦٠٦" و"٦٠٧" و"٦٠٨" و"٦٠٩" و"٦١٠" و"٦١١" و"٦١٢" و"٦١٣" و"٦١٤" و"٦١٥" و"٦١٦" و"٦١٧" و"٦١٨" و"٦١٩" و"٦٢٠" و"٦٢١" و"٦٢٢" و"٦٢٣" و"٦٢٤" و"٦٢٥" و"٦٢٦" و"٦٢٧" و"٦٢٨" و"٦٢٩" و"٦٣٠" و"٦٣١" و"٦٣٢" و"٦٣٣" و"٦٣٤" و"٦٣٥" و"٦٣٦" و"٦٣٧" و"٦٣٨" و"٦٣٩" و"٦٤٠" و"٦٤١" و"٦٤٢" و"٦٤٣" و"٦٤٤" و"٦٤٥" و"٦٤٦" و"٦٤٧" و"٦٤٨" و"٦٤٩" و"٦٥٠" و"٦٥١" و"٦٥٢" و"٦٥٣" و"٦٥٤" و"٦٥٥" و"٦٥٦" و"٦٥٧" و"٦٥٨" و"٦٥٩" و"٦٦٠" و"٦٦١" و"٦٦٢" و"٦٦٣" و"٦٦٤" و"٦٦٥" و"٦٦٦" و"٦٦٧" و"٦٦٨" و"٦٦٩" و"٦٧٠" و"٦٧١" و"٦٧٢" و"٦٧٣" و"٦٧٤" و"٦٧٥" و"٦٧٦" و"٦٧٧" و"٦٧٨" و"٦٧٩" و"٦٨٠" و"٦٨١" و"٦٨٢" و"٦٨٣" و"٦٨٤" و"٦٨٥" و"٦٨٦" و"٦٨٧" و"٦٨٨" و"٦٨٩" و"٦٩٠" و"٦٩١" و"٦٩٢" و"٦٩٣" و"٦٩٤" و"٦٩٥" و"٦٩٦" و"٦٩٧" و"٦٩٨" و"٦٩٩" و"٧٠٠" و"٧٠١" و"٧٠٢" و"٧٠٣" و"٧٠٤" و"٧٠٥" و"٧٠٦" و"٧٠٧" و"٧٠٨" و"٧٠٩" و"٧١٠" و"٧١١" و"٧١٢" و"٧١٣" و"٧١٤" و"٧١٥" و"٧١٦" و"٧١٧" و"٧١٨" و"٧١٩" و"٧٢٠" و"٧٢١" و"٧٢٢" و"٧٢٣" و"٧٢٤" و"٧٢٥" و"٧٢٦" و"٧٢٧" و"٧٢٨" و"٧٢٩" و"٧٣٠" و"٧٣١" و"٧٣٢" و"٧٣٣" و"٧٣٤" و"٧٣٥" و"٧٣٦" و"٧٣٧" و"٧٣٨" و"٧٣٩" و"٧٤٠" و"٧٤١" و"٧٤٢" و"٧٤٣" و"٧٤٤" و"٧٤٥" و"٧٤٦" و"٧٤٧" و"٧٤٨" و"٧٤٩" و"٧٥٠" و"٧٥١" و"٧٥٢" و"٧٥٣" و"٧٥٤" و"٧٥٥" و"٧٥٦" و"٧٥٧" و"٧٥٨" و"٧٥٩" و"٧٦٠" و"٧٦١" و"٧٦٢" و"٧٦٣" و"٧٦٤" و"٧٦٥" و"٧٦٦" و"٧٦٧" و"٧٦٨" و"٧٦٩" و"٧٧٠" و"٧٧١" و"٧٧٢" و"٧٧٣" و"٧٧٤" و"٧٧٥" و"٧٧٦" و"٧٧٧" و"٧٧٨" و"٧٧٩" و"٧٨٠" و"٧٨١" و"٧٨٢" و"٧٨٣" و"٧٨٤" و"٧٨٥" و"٧٨٦" و"٧٨٧" و"٧٨٨" و"٧٨٩" و"٧٩٠" و"٧٩١" و"٧٩٢" و"٧٩٣" و"٧٩٤" و"٧٩٥" و"٧٩٦" و"٧٩٧" و"٧٩٨" و"٧٩٩" و"٨٠٠" و"٨٠١" و"٨٠٢" و"٨٠٣" و"٨٠٤" و"٨٠٥" و"٨٠٦" و"٨٠٧" و"٨٠٨" و"٨٠٩" و"٨١٠" و"٨١١" و"٨١٢" و"٨١٣" و"٨١٤" و"٨١٥" و"٨١٦" و"٨١٧" و"٨١٨" و"٨١٩" و"٨٢٠" و"٨٢١" و"٨٢٢" و"٨٢٣" و"٨٢٤" و"٨٢٥" و"٨٢٦" و"٨٢٧" و"٨٢٨" و"٨٢٩" و"٨٣٠" و"٨٣١" و"٨٣٢" و"٨٣٣" و"٨٣٤" و"٨٣٥" و"٨٣٦" و"٨٣٧" و"٨٣٨" و"٨٣٩" و"٨٤٠" و"٨٤١" و"٨٤٢" و"٨٤٣" و"٨٤٤" و"٨٤٥" و"٨٤٦" و"٨٤٧" و"٨٤٨" و"٨٤٩" و"٨٥٠" و"٨٥١" و"٨٥٢" و"٨٥٣" و"٨٥٤" و"٨٥٥" و"٨٥٦" و"٨٥٧" و"٨٥٨" و"٨٥٩" و"٨٦٠" و"٨٦١" و"٨٦٢" و"٨٦٣" و"٨٦٤" و"٨٦٥" و"٨٦٦" و"٨٦٧" و"٨٦٨" و"٨٦٩" و"٨٧٠" و"٨٧١" و"٨٧٢" و"٨٧٣" و"٨٧٤" و"٨٧٥" و"٨٧٦" و"٨٧٧" و"٨٧٨" و"٨٧٩" و"٨٨٠" و"٨٨١" و"٨٨٢" و"٨٨٣" و"٨٨٤" و"٨٨٥" و"٨٨٦" و"٨٨٧" و"٨٨٨" و"٨٨٩" و"٨٩٠" و"٨٩١" و"٨٩٢" و"٨٩٣" و"٨٩٤" و"٨٩٥" و"٨٩٦" و"٨٩٧" و"٨٩٨" و"٨٩٩" و"٩٠٠" و"٩٠١" و"٩٠٢" و"٩٠٣" و"٩٠٤" و"٩٠٥" و"٩٠٦" و"٩٠٧" و"٩٠٨" و"٩٠٩" و"٩١٠" و"٩١١" و"٩١٢" و"٩١٣" و"٩١٤" و"٩١٥" و"٩١٦" و"٩١٧" و"٩١٨" و"٩١٩" و"٩٢٠" و"٩٢١" و"٩٢٢" و"٩٢٣" و"٩٢٤" و"٩٢٥" و"٩٢٦" و"٩٢٧" و"٩٢٨" و"٩٢٩" و"٩٣٠" و"٩٣١" و"٩٣٢" و"٩٣٣" و"٩٣٤" و"٩٣٥" و"٩٣٦" و"٩٣٧" و"٩٣٨" و"٩٣٩" و"٩٤٠" و"٩٤١" و"٩٤٢" و"٩٤٣" و"٩٤٤" و"٩٤٥" و"٩٤٦" و"٩٤٧" و"٩٤٨" و"٩٤٩" و"٩٥٠" و"٩٥١" و"٩٥٢" و"٩٥٣" و"٩٥٤" و"٩٥٥" و"٩٥٦" و"٩٥٧" و"٩٥٨" و"٩٥٩" و"٩٦٠" و"٩٦١" و"٩٦٢" و"٩٦٣" و"٩٦٤" و"٩٦٥" و"٩٦٦" و"٩٦٧" و"٩٦٨" و"٩٦٩" و"٩٧٠" و"٩٧١" و"٩٧٢" و"٩٧٣" و"٩٧٤" و"٩٧٥" و"٩٧٦" و"٩٧٧" و"٩٧٨" و"٩٧٩" و"٩٨٠" و"٩٨١" و"٩٨٢" و"٩٨٣" و"٩٨٤" و"٩٨٥" و"٩٨٦" و"٩٨٧" و"٩٨٨" و"٩٨٩" و"٩٩٠" و"٩٩١" و"٩٩٢" و"٩٩٣" و"٩٩٤" و"٩٩٥" و"٩٩٦" و"٩٩٧" و"٩٩٨" و"٩٩٩" و"١٠٠٠".

يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل ٢٠١٩ ويجب تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

٢- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩
تم إضافة الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع في الفقرات من "٢٧" إلى "٣٣" الي هذا المعيار، وتعديل الفقرة رقم "٤" لتأكيد ذلك.

يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ ويجب تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

بناءً على تعديل معيار رقم (٤٢)، تم إضافة أو تعديل الفقرات التالية (التعديلات تظهر تحتها خط) في المعايير المبينة أدناه لتأكيد استثناء المنشآت الاستثمارية من إعداد قوائم مالية مجمعة ويجب أن يتم تطبيق هذه الفقرات الجديدة أو المعدلة في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩:

أ- معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" تعديل الفقرة "٤"

٤- يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأرصدة القائمة مع المنشآت الأخرى داخل نطاق المجموعة في القوائم المالية للمنشأة. ويتم استبعاد المعاملات ما بين منشآت المجموعة والأرصدة القائمة عند إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة، باستثناء تلك التي بين منشأة استثمارية ومنشأتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعديل الفقرة "٩" بإضافة العبارة التالية في نهايتها:

٩- تُعرف المصطلحات "سيطرة" و"منشأة استثمارية" و"سيطرة مشتركة" و"تأثير هام" في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة"، على التوالي، وتستخدم في هذا المعيار بالمعاني المحددة في تلك المعايير.

ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" إضافة الفقرات التالية:

أ٨- تعرض المنشأة الاستثمارية القوائم المالية المستقلة على أنها قوائمها المالية الوحيدة عندما تكون مطلوبة في جميع أجزاء الفترة الحالية وجميع فترات المقارنة المعروضة أن تطبق الاستثناء من التجميع لجميع منشأتها التابعة وفقاً للفقرة "٣١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢).

أ١١- إذا كانت مطلوباً من الشركة الأم، وفقاً للفقرة "٣١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) أن تقوم بقياس استثماراتها في شركة تابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، سوف يتعين المحاسبة عن استثمارها في الشركة التابعة بنفس الطريقة في القوائم المالية المستقلة لها.

١١ب- عندما تتوقف المنشأة الأم عن أن تكون منشأة استثمارية، أو تصبح منشأة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تقوم بالمحاسبة عن التغيير من التاريخ الذي حدث فيه تغيير الوضعية، كما يلي:

(أ) عندما تتوقف المنشأة عن أن تكون منشأة استثمارية، فإنه يجب على المنشأة المحاسبة عن الاستثمارات في المنشأة التابعة وفقاً للفقرة "١٠". ويجب أن يكون تاريخ التغيير في الوضعية هو التاريخ المفترض للاستحواذ. عند المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً للفقرة "١٠" فإنه يجب أن تظهر القيمة العادلة للمنشأة التابعة في التاريخ المفترض للاستحواذ بالمقابل المفترض المحول.

(١) ملغاة.

(٢) ملغاة.

(ب) عندما تصبح المنشأة منشأة استثمارية، فإنه يجب على المنشأة المحاسبة عن الاستثمار في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧). ويجب أن يُثبت الفرق بين المبلغ الدفترى السابق للمنشأة التابعة وقيمتها العادلة في تاريخ تغيير وضعية المنشأة المستثمرة على أنه مكسب أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويجب أن يُعالج المبلغ المجمع لأي تعديل للقيمة العادلة، والمُثبت -سابقاً - ضمن الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه المنشآت التابعة، كما لو أن المنشأة الاستثمارية قد استبعدت هذه المنشآت التابعة في تاريخ تغيير الوضعية.

١٦أ- عندما تُعد المنشأة الاستثمارية التي هي منشأة أم، (بخلاف المنشأة الأم المذكورة في الفقرة "١٦")، قوائم مالية مستقلة على أنها قوائمها المالية الوحيدة، وفقاً للفقرة "١٨"، فإنه يجب عليها أن تصح عن تلك الحقيقة. كما يجب على المنشأة الاستثمارية أيضاً أن تعرض الإفصاحات المتعلقة بالمنشآت الاستثمارية المطلوبة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى".

ج- معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة"

تعديل الفقرة "٣٦"

٣٦- باستثناء ما ورد في الفقرة "٣٦"، عندما تستخدم

إضافة الفقرة "٣٦"

٣٦أ- على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة 36، إذا كانت المنشأة التي ليست منشأة استثمارية في ذاتها لها ملكية في منشأة شقيقة أو مشروع مشترك يعدان منشأة استثمارية، فإنه يجوز للمنشأة عند تطبيقها طريقة حقوق الملكية أن تختار الإبقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبقها هذه المنشأة الاستثمارية على حصص ملكية منشأتها الشقيقة أو مشروعها المشترك في منشآت تابعة. ويتم القيام بهذا الاختيار بشكل منفصل لكل منشأة استثمارية شقيقة أو مشروع مشترك وذلك في التاريخ الأخير: (أ) الذي يتم عنده الإثبات الأولي للمنشأة الاستثمارية الشقيقة أو المشروع المشترك؛ و(ب) الذي أصبح فيه المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك منشأة استثمارية؛ و(ج) الذي أصبح فيه المنشأة الاستثمارية الشقيقة أو المشروع المشترك لأول مرة منشأة أم.

د- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"

تعديل الفقرة "٥٨(ب)"

أو (ب) تجميع الأعمال (بخلاف استحواد منشأة استثمارية، كما عُرفت في معيار المحاسبة المصري ٤٢ القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) (راجع الفقرات من "٦٦" إلى "٦٨").

تعديل الفقرة "٦٨ ج(ب)"

كما هو ملاحظ في الفقرة "٦٨ أ)" يمكن أن يختلف مبلغ الخصم الضريبي (أو الخصم الضريبي المستقبلي المقدر، الذي يتم قياسه وفقاً للفقرة "٦٨ ب)" عن مصروف المزايا التراكمي ذو الصلة. وتقتضي الفقرة "٥٨" من هذا المعيار ضرورة الاعتراف بالضريبة الحالية والمؤجلة كدخل أو مصروف واندماجهما في ربح أو خسارة الفترة، باستثناء القدر من الضريبة الذي ينشأ عن:

(أ) معاملة أو حدث يتم الاعتراف به في نفس الفترة أو في فترة مختلفة خارج الربح أو الخسارة.

أو (ب) من اندماج الأعمال (بخلاف استحواد منشأة استثمارية، كما عُرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر).

وإذا تجاوز مبلغ الخصم الضريبي (أو الخصم الضريبي المستقبلي المقدر) مبلغ مصروف المزايا التراكمي ذي الصلة، فإن هذا يشير إلى أن الخصم الضريبي لا يرتبط فقط بمصروف المزايا وإنما يرتبط أيضاً ببند حقوق ملكية. وفي هذه الحالة، ينبغي الاعتراف بالزيادة في الضريبة الحالية أو المؤجلة ذات الصلة بشكل مباشر في حقوق الملكية.

هـ- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال":

إضافة الفقرة التالية:

فقرة "١٢": لا تنطبق متطلبات هذا المعيار على استحواد المنشأة الاستثمارية، كما عُرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"، على استثمار في منشأة تابعة يُطلب أن يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

و- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"

إضافة الفقرة التالية:

١٦ أ(ك)- الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "٩ ب" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، وذلك للمنشآت التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، منشآت استثمارية، كما عُرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".

س- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى":

تعديل الفقرة "٢" بإضافة البند "٢ أ(٣)":

٢- لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة "١" على المنشأة الإفصاح عن:

(أ) الأحكام والافتراضات الهامة التي افترضتها المنشأة لتحديد:

(١) طبيعة حصتها في المنشأة الأخرى أو الترتيب الأخر.

و(٢) نوع الترتيب المشترك التي تملك فيه حصة (الفقرات من "٧" إلى "٩").

و(٣) أنها تقي بتعريف المنشأة الاستثمارية، إذا كان ذلك منطبقاً (الفقرة ١٩)؛ و

(ب) المعلومات عن حصصها في:

(١) الشركات التابعة (الفقرات من "١٠" إلى "١٩").

و(٢) الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة (الفقرات من "٢٠" إلى "٢٣").

و(٣) المنشآت ذات الهيكل الخاص والتي لا تسيطر عليها المنشأة (المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمع) (الفقرات من "٢٤" إلى "٣١").

عنوان يسبق فقرة "١٩": **التصنيف كمنشأة استثمارية**
فقرة "١٩"

١٩- عندما تحدد المنشأة الأم أنها تُعد منشأة استثمارية، وفقاً للفقرة "٢٧" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن معلومات حول الاجتهادات والافتراضات الهامة التي استخدمتها عند تحديد أنها تُعد منشأة استثمارية. وإذا لم يكن لدى المنشأة الاستثمارية واحدة أو أكثر من الخصائص القياسية للمنشأة الاستثمارية (راجع الفقرة "٢٨" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب عليها أن تفصح عن أسبابها لاستنتاج أنها -مع ذلك- تُعد منشأة استثمارية.

فقرة "٩ب"

٩ب- عندما تصبح المنشأة، أو تتوقف عن كونها، منشأة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التغيير في وضعية المنشأة الاستثمارية وأسباب التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة التي تصبح منشأة استثمارية أن تفصح عن أثر التغيير في وضعيتها على القوائم المالية للفترة المعروضة، بما في ذلك:

(أ) إجمالي القيمة العادلة، كما في تاريخ تغيير الوضعية، للمنشآت التابعة التي يتوقف تجميعها؛ و

(ب) إجمالي المكسب أو الخسارة، إن وجدت، محسوبة وفقاً للفقرة "ب١٠١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)؛ و

(ج) البند (البند) المستقلة ضمن الأرباح أو الخسائر المثبت فيها المكسب أو الخسارة (إذا لم تُعرض - بشكل منفصل).

عنوان يسبق الفقرة "١٩": **الحصص في الشركات التابعة غير المجمع (المنشآت الاستثمارية)**
١٩أ- يجب على المنشأة الاستثمارية، وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، تطبيق الاستثناء من التجميع، وبدلاً من ذلك أن تقوم بالمحاسبة عن استثمارها في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وأن تفصح عن تلك الحقيقة.

١٩ب- لكل منشأة تابعة غير مجمعة، يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:

(أ) اسم المنشأة التابعة؛ و

(ب) المقر الرئيسي لأعمال المنشأة التابعة (وبلد التأسيس إذا كان مختلفاً عن المقر

الرئيسي للأعمال)؛ و

(ج) نسبة حصة الملكية المُحتفظ بها من قبل المنشأة الاستثمارية، وإذا كانت مختلفة، نسبة حقوق التصويت المُحتفظ بها.

١٩ج- عندما تكون المنشأة الاستثمارية هي المنشأة الأم لمنشأة استثمارية أخرى، فإنه يجب على المنشأة الأم أن تقدم - أيضاً - الإفصاحات الواردة في الفقرات "١٩ب(أ)" إلى "١٩ب(ج)" عن الاستثمارات التي تخضع للسيطرة من قبل منشأتها الاستثمارية التابعة. ويمكن أن يُقدم الإفصاح من خلال تضمين القوائم المالية للمنشأة الأم القوائم المالية للمنشأة التابعة (أو المنشآت التابعة) التي تتضمن المعلومات أعلاه.

١٩د- يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:

(أ) طبيعة ومدى أي قيود هامة (مثل تلك الناتجة عن ترتيبات اقتراض، أو متطلبات تنظيمية أو ترتيبات تعاقدية) على قدرة منشأة تابعة غير مُجمعة من قبل المنشأة الاستثمارية على تحويل أموال إلى المنشأة الاستثمارية في شكل توزيعات أرباح نقدية أو سداد قروض أو سلف مقدمة؛

(ب) أي ارتباطات أو نوايا حالية لتقديم دعم مالي أو غيره لمنشأة تابعة غير مُجمعة، بما في ذلك الارتباطات أو النوايا لمساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي.

١٩هـ- إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشأتها التابعة خلال الفترة التي يُعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفعل ذلك، دعماً مالياً أو غيره لمنشأة تابعة غير مُجمعة (مثلاً لشراء أصول أو أدوات مُصدرة من المنشأة التابعة، أو مساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي)، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن:

(أ) نوع ومبلغ الدعم المُقدم لكل منشأة تابعة غير مُجمعة؛ و
(ب) أسباب تقديم الدعم.

١٩و- يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن شروط أي ترتيبات تعاقدية قد تتطلب من المنشأة أو من منشأتها التابعة غير المُجمعة أن تقدم دعماً مالياً لمنشأة غير مُجمعة مُسيطر عليها وذات هيكل خاص، بما في ذلك الأحداث أو الظروف التي قد تعرض المنشأة معدة التقرير لخسارة (مثلاً ترتيبات السيولة وضوابط التصنيف الائتماني المرتبطة بالتزامات بشراء أصول المنشأة ذات الهيكل الخاص أو بتقديم دعم مالي).

١٩ز- إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشأتها التابعة غير المُجمعة خلال الفترة التي يُعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفعل ذلك، دعماً مالياً أو غيره لمنشأة غير مُجمعة ذات هيكل خاص، لم تسيطر عليها المنشأة الاستثمارية، وإذا نتج عن تقديم الدعم أن تسيطر المنشأة الاستثمارية على المنشأة ذات الهيكل الخاص، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن توضيح للعوامل ذات الصلة في التوصل إلى القرار بتقديم ذلك الدعم.

٢١أ. لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "٢١ب(ب)" إلى "٢١ج)".

٢٥. لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "٢٤" للمنشأة ذات الهيكل الخاص غير المُجمعة التي تسيطر عليها والتي تعرض عنها الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "١٩" إلى "١٩ز".

سادساً: إصدار تفسير محاسبي مصري رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة" ٢٠١٩

يقدم هذا التفسير إرشادات بشأن المحاسبة من قبل المشغلين لترتيبات امتياز الخدمة العامة من كيان عام – الى – كيان خاص، وذلك لتشييد وتشغيل وصيانة البنية التحتية للمنافع العامة – مثل الطرق، والكباري والأنفاق، والمستشفيات، والمطارات، ومرافق توزيع المياه، وإمدادات الطاقة وشبكات الاتصالات ... إلخ.

يسري التفسير رقم (١) ٢٠١٩ ويجب تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

ينطبق هذا التفسير على ترتيبات امتيازات الخدمات العامة من كيان عام – الى – كيان خاص إذا:

- أ- كان المانح يتحكم في، أو ينظم، الخدمات التي يجب على المشغل تقديمها بواسطة البنية التحتية، والى من يجب عليه تقديمها لهم، وبأي الأسعار.
- ب- كان المانح يتحكم – من خلال الملكية، أو حق الانتفاع أو خلاف ذلك – في أي حصة متبقية هامة في أصول البنية التحتية بنهاية أجل الترتيب.

ويبين هذا التفسير المبادئ العامة بشأن إثبات وقياس الالتزامات والحقوق المتعلقة بها في ترتيبات امتيازات الخدمات العامة. ويمنح هذا التفسير المصري خيار الاستمرار في تطبيق المعالجة السابقة لترتيبات امتيازات الخدمة العامة القائمة قبل ١ يناير ٢٠١٩ للمنشآت التي كانت تعترف وتقوم بقياس أصول هذه الترتيبات على أنها أصول ثابتة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" إلى حين انتهاء مدتها وذلك بالاختلاف عن المعايير الدولية للتقارير المالية للسماح للمنشآت التي ترغب في ألا تختلف السياسات المحاسبية المستخدمة في أعداد القوائم المالية لها عن الترتيبات التعاقدية أو نماذج الأعمال الخاصة بها.

سابعاً: خيارات تسمح بها المعايير الدولية تم استبعادها من المعايير المصرية

معيار المحاسبة المصري رقم (١) " عرض القوائم المالية"
- تم استبعاد خيار إعداد قائمة الدخل الشامل كقائمة واحدة ونصت المعايير المصرية على إعداد قائمة دخل منفصلة (الأرباح أو الخسائر) وقائمة دخل شامل.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " الأصول الثابتة وإهلاكاتها"
- تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم في الفقرات من "٣١" إلى "٤٢" من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الوارد بالفقرة "٣٠".

معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) " القوائم المالية المستقلة"
- تم إلغاء الفقرات الخاصة بديل استخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المستقلة وما استتبع ذلك من تعديل الفقرات من "٤" إلى "٨" والفقرتين "١٠"، "١٢" من هذا المعيار.

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) " نصيب السهم في الأرباح"
- تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجموعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) " الأصول غير الملموسة"

- تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم فى الفقرات من "٧٥" إلى "٨٧" و "١٢٤"، "١٢٥" من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الوارد بالفقرة "٧٤".

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري "

- تم إلغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشآت عند القياس اللاحق لاستثماراتها العقارية والالتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية.

بناءً على تعديل معيار رقم (٣٤)، وإلزام صناديق الاستثمار العقاري باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية، تم إضافة أو تعديل الفقرات التالية فى المعايير المبينة أدناه:

ا- معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول "

إضافة فقرة (و) الي الفقرة رقم "٢":

(و). الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".

تعديل الفقرة رقم "٥" لتصبح:

(٥). لا يطبق هذا المعيار على الأصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، أو الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤)، أو الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥).

ب- معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة "

إضافة فقرة (د) الي الفقرة رقم "٥":

(د) الأصول غير المتداولة التي تمت المحاسبة عنها وفقاً لنموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"